جامعة كربلاء
كلية العلوم الإسلامية
دراسات اسلامية معاصرة / العدد 43 / آذار 2025

أبنية الأفعال المجرَّدة والمزيدة في بحار الأنوار كتابي العلم والتوحيد دراسة دلالية

Structures of abstract and augmented verbs in Bihar Al-Anwar, the two books, Science and Monotheism, a semantic study

عبد الهادي فليح حسن الكعبي
Abdul Hadi Falih Hassan Al Kaabi

أ. د. رفاه عبد الحسين الفتلاوي
Prof. Dr. Rafah Abdel Hussein Al-Fatlawi

جامعة كربلاء/ كلية العلوم الإسلامية
University of Karbala / College of Islamic Sciences

الكلمات المفتاحية: الْفِعْل الثُّلَاثِيّ المُجَرَّد، المبني للمعلوم، الْفِعْل الثلاثي المبني للمعلوم، المبني للمجهول.

Key words: abstract triliteral verb, active voice, active triliteral verb, active voice, passive verb.

الملخص:

اللغة كيان دلالي نطقي أو إشاري تألفت من أصوات وألفاظ وعبارات وجمل وامتزجت معها الأساليب، ليكون لِكُلِّ صوت دلالة فإنْ قُدِمَ ما حقُّهُ التأخير تغيّرَتْ دلالتُهُ وإنْ حذفْتَ حرفًا جيءَ بمعنى آخر، ولو قلبت صوتًا تغيّر معناه، ولو تغيّرَ بناءُ الكلمةِ وصيغتَها أنزوَتْ دلالتُهُ، ولو تركْتَ صوتًا مهموسًا وجِئْتَ بمجهورٍ لظهر معنى آخر؛ لِذا تعمدنا في البحث لإظهار تلك الدلالات وبيان تلك العلائق فرامَ الباحثُ إلى بيانِ مكنوناتِ المتنِ الرصينِ باحثًا عن أبنية الأفعال المُجَرَّدة والمزيدة ومعانيها في بحار الأنوار كتابي العلم والتوحيد اختيارًا، وقد اشتملَ البحث على مقدِّمة وخاتمة وبينهما أفعال مجردة ومزيدة جاءت على مطلبين أولهما كان بعنوان الفعل الثلاثي المُجرد وثانيهما الفعل الثلاثي المزيد وقد صُنِفا على مسائلَ.

Abstruct:

Language is a semantic, verbal or indicative entity that consists of sounds, words, phrases, and sentences, and styles are mixed with them, so that each sound has a meaning. If you delete a letter, another meaning is added. If you change a sound, its meaning changes. If the structure and form of the word change, its meaning is removed. If you leave A whispered voice and you used a voice to reveal another meaning. Therefore, we deliberately researched these implications and explained them Relationships, so the researcher sought to explain the hidden for the structures of the abstract and augmented verbs and their meanings in the two books, Optionally, which came down to two requirements, the first of which was entitled the abstract triple verb, and the second, the more triple verb, and they were classified into questions.

المُقدِّمةُ

بسم الله الرحمن الرحيم والحمدُ لله ربِّ العالمين وصلَّى الله على محمّدٍ وآلِهِ الطيبين الطاهرين ومن تَبِعَهم بإحسانٍ إلى يوم الدين، وبعدُ:

إنّ البحثَ عن المتونِ الرصينةِ والأحاديثِ المُعتبرةِ لهو شغلُ الباحثين؛ لِذا كانَ سعيُ الباحثِ الدؤوب وراء تلك المتون فوجدَ أحاديثَ المعصومين (عليهم صلوات ربّي) ورواياتهم قد وجدَتْ في كتابِ بحارِ الأنوارِ للعلامةِ المجلسي، فهو لم ينقلْ حديثًا إلّا مُتواترًا ولم يأتِ بروايةٍ ضعيفةِ السندِ، وهو ناقلٌ فاحصٌ ناقدٌ عالمٌ بأدواتِ النقلِ وسبلِ الرصانةِ، ، فقد ذُكِرَتِ اللُّغَةُ ومباحثُها فضلًا عَن جمعِ وذكرِ الأحاديثِ والرواياتِ، والعلّامةُ المجلسي فيها مُبيّنًا وشارحًا ودالًا وناقدًا فبانَتْ إمكاناتُهُ وظهرَتْ قدراتُهُ في محاكمةِ النصوصِ محاكمةً لغويةً فاحصةً فأخرجَ بذلك دُررَها وأناخَ راكبَها ولِينَ صلدَها، فرجاحةُ عقلِ المُؤَلِّفِ ورصانةُ رواياتِه أجبرَتِ الباحثَ على طرقِ بابِهِ لإظهارِ مكنونِهِ وبيانِ مستورِهِ وكشفِ حقائقِهِ، ونصُّ حديث المعصومين (عليهم السلام) نصوصٌ رصينة مُتماسكة، فلو قُدِمَ ما حقُّهُ التأخير تغيّرَتْ دلالتُهُ وإنْ حذفْتَ عمدةً جيءَ بمعنى آخر، ولو رفعْتَ منصوبًا وظيفته النحوية تغيّرَتْ، ولو تغيّرَ بناءُ الكلمةِ وصيغتَها أنزوَتْ دلالتُهُ، ولو تركْتَ صوتًا مهموسًا وجِئْتَ بمجهورٍ لظهر معنى آخر.

فرامَ الباحثُ إلى بيانِ مكنوناتِ المتنِ الرصينِ باحثًا عن أبنية الأفعال المُجَرَّدة والمزيدة ومعانيها في بحار الأنوار كتابي العلم والتوحيد اختيارًا، وقد اشتملَ البحث على مقدّمة وخاتمة وبينهما أفعال مجردة ومزيدة جاءت على مطلبين أولهما كان بعنوان الفعل الثلاثي المُجرد وثانيهما الفعل الثلاثي المزيد وقد صُنِفا على مسائلَ

العلّامة المجلسي:

هو محمّدُ باقر أصغر أبناءِ محمّدِ تقي المجلسي فقد تربى على يدِّ عالمٍ يُعدُّ أستاذًا له وهو من أعاظم علماء عصره بل من أعاظم علماء الشيعة، وقد وافاه الأجلُ عام (1070هـ)[1] عمرُ الْعَلَّامَة حينئذٍ ثلاثون عامًا، وولدَ الْعَلَّامَة المجلسي في مدينةِ أصفهان عام (1037هـ).

أمّا نشأتُهُ فقد نشأ نشأةَ علمٍ في بيتِ فضلٍ وجاهٍ في كنفِ والدٍ عالمٍ، أمّا مدينةُ أصفهان التي حلَّ بها فزادتْهُ نماءً فكريًا ومركزًا علميًا؛ لاتصالِهِ بعلماءِ عصرِهِ الأعلامِ فصارَ مُدرّسًا فطنًا وعالِمًا بارعًا وراويًا مُحدّثًا فاتجهتِ الأنظارُ إلى ركنِ علمِهِ وأصبحَ الحضورُ عنده والمُشاركةُ في درسِهِ فخرًا يتسابقُ إليه المُتسابقون من الطلابِ والوافدين.

أمّا أشهرُ أساتذتِهِ الَّذِين نقلتْهم كتبُ الأخبارِ فهم الملا المازندراني (ت: 1080هـ)، والملا محسن فيض الكاشاني (ت: 1091هـ)، والشيخ الحُرّ العاملي (ت: 1096هـ)، والملا محمّد طاهر القمي (ت: 1098هـ)[2]، فقد تأثرَ بأساتذتِهِ وأثّرَ في طلابِهِ، فصارَ مُكثرًا في التأليفِ عَلَى الرَّغْمِ من انشغالِهِ فقد ألفَ سبعين كتابًا ومنها ما تكون مُتعددة الأجزاء كالبحار في مئةِ وعشر مُجلدات ومرآة العقول في ستة وعشرين مُجلدًا وملاذ الأخبار في شرح تهذيب الأخبار في ستة عشر مجلدًا وقد أصابته الشيخوخة ولم يترك التأليف؛ إذ ألفَ كتابَهُ حقُّ اليقين في عام (1109هـ) أي قبل عام من وفاته[3]، وقد ألفَ العلّامة المجلسي في الفارسيةِ تسعةَ وأربعين كتابًا.

المبحث الأول: أبنية الأفعال المجرّدة والمزيدة

الأفعال في اللُّغَة الْعَرَبيَّة عَلَى قسمين: إمّا ثُلَاثِيّة أو غير ثُلَاثِيّة، والثُّلَاثِيّة إمّا مُجَرَّدة أو مزيدة، وسندرس في هَذَا المبحث الأفعال الثُّلَاثِيّة المُجَرَّدة والمزيدة، ويمكن توضيحُها عَلَى النحو الآتي:

المطلب الأول: الْفِعْل الثُّلَاثِيّ المُجَرَّد

إنَّ الألفاظَ التي تكونُ حروفُها أَصْلِيَّة تُسمى ألفاظًا مُجَرَّدة، وهذه الألفاظ لا تأتي إلّا اسمٌ أو فعلٌ، وقد تمكن اللغويون من معرفة الألفاظ الأَصْلِيَّة من الزائدة والمشتقة من الجامدة والْعَرَبيَّة من الأعجمية، بوساطة معيارٍ سُمي الميزان الصرفي، أمّا المُجَرَّدة فتأتي ثُلَاثِيّة أو رباعية أو خماسية، والْفِعْل الثُّلَاثِيّ المُجَرَّد هو ما كَانَتْ أحرفه أَصْلِيَّة لا يُحذف حرفٌ منها في التصريف إلّا لغرضٍ صرفي، لتكونَ عين الماضي إمّا مَفْتُوحة[4] أو مَكْسُورة أو مَضْمُومة، وفي الْمُضَارِع تأتي مَفْتُوحة أو مَكْسُورة أو مَضْمُومة، وأبواب الثُّلَاثِيّ المُجَرَّد هِيَ ستة[5]، وقد جَاءَ الْفِعْل الثُّلَاثِيّ المُجَرَّد في بِحَار الأَنْوار مبنيًا للمعلوم ومبنيًا للمجهول ويمكن توضيحها عَلَى النحو الآتي:

أولًا: الفِعْل الثُّلَاثِيّ المُجَرَّد المبني للمعلوم: للفعل والحدث فاعلٌ بيّنٌ ظاهرًا كان فاعله أم مُستترًا يسمّى عندئذٍ الفعل بالفعل المبني للمعلوم ويسمّى من قام بالفعل فاعلًا أو عُلِمَ فاعلُه، وقد أُحصيتْ مسائل المبني للمعلوم على النحو الآتي:

المَسْأَلَة الأولى: جَواز زيادة الْفِعْل (روى) الثلاثي المبني للمعلوم المُجَرَّد عَلَى زِنَةِ (فَعَلَ يفْعِلُ)

إذا كَانَ الْفِعْل الثُّلَاثِيّ مَفْتُوح العين في الماضي ومَكْسُورًا في الْمُضَارِع يكونَ الْفِعْلُ من الباب الثاني (فَعَلَ، يفعِلُ)، نَحْو: أتَى يأتِي وبرَى يبرِي وبكَى يبكِي وروَى يروِي، فقد أُلزمَ الفتح بالماضي كما أُلزمَ الكسر في الْمُضَارِعِ، نَحْو: باعَ يبيعُ، وجَازَ أنْ يكونَ الْفِعْلُ (تُرَوْهُ) من اللفيف المقرون[6] عند الْعَلَّامَةِ المجلسي فِي قَوْلِ: الإمام الصادق عَن أبيه (عليهما السلام) عَن أمير المؤمنين (عَلَيْهِ السَّلَامُ) قال: **((الوقوف عند الشبهة خير من الاقتحام في الهلكة، وتركك حديثا لم تُرْوَهُ خير من روايتك حديثا لم تُحْصه، إن عَلَى كل حق حقيقة، وعَلَى كل صواب نورًا، فما وافق كتاب الله فخذوا به وما خالف كتاب الله فدعوه))**[7]، من الباب الثاني فهُوَ مَفْتُوح العين في الماضي ومَكْسُور العين في الْمُضَارِع؛ إذ يَقُولُ: ((لم تروه إما مُجَرَّد معلوم، يقال: روى الحديث رواية أي حمله))[8]، فالْفِعْلُ (رَوَى يَرْوِي رِوَايَةً) دالٌ عَلَى من روى الشعر أو الحديث.

وجَازَ أنْ يكونَ الْفِعْل (روى) عند الْعَلَّامَةِ المجلسي ثُلَاثِيًّا مزيدًا إمّا بالتضعيف أو بالهَمْزة؛ إذ يَقُولُ: ((أو مزيد معلوم من باب التفْعِيل أو الأفعال يقال: رويْته الحديث تروية وأرواه أي حملته عَلَى روايته، أو مزيد مجهول من البابين))[9].

فقد يكونُ الْفِعْل (رَوَّى) عند الْعَلَّامَةِ المجلسي فِي قَوْلِ الإمَام (عَلَيْهِ السَّلَامُ) مُضَعَّف الوسط، نَحْو: (رَوَّى يروِّي تَرْوِيَةً)[10]، فقد جَاءَ الْفِعْل مزيدًا، والزيادة في المباني هِيَ إلحاقٌ في الألفاظ ما لَمْ يَكُن موجودًا فيها، ((الزيادة أن يُضاف إلى الحروف الأصُول ما لَيْسَ منها))[11]، أو أنْ يكونَ عنده مزيدًا بهَمْزة في أوله، نَحْو: (أروى يروي إرواءً)، والْفِعْلان المزيدان مبنيان عَلَى المَعْلُوم في نظرِ الْعَلَّامَةِ المجلسي، نَحْو قولك: رَوَّى الراوي الشعرَ تَرْوِيَةً أو أروى الراوي الشعرَ إرواءً.

فالْفِعْل (روى) إنْ كَانَ ثُلَاثِيًّا مُجَرَّدا (روى رواية) يدلُّ عَلَى مَنْ قامَ بالرواية، فالموصوفُ بها يُدعى (راوٍ)؛ لِذا صارتْ مهنةً لمن يمتهنها، وصار من يعمل بها ينتمي إلى قومٍ يُسمون بالرواة.

أمّا إنْ كَانَ مزيدًا فالرواية هِيَ التي تُلزمُ الراوي عَلَى روايتها لِعلّةٍ مكنونةٍ فيها، والفرق بين المُجَرَّد هَذَا الْفِعْل ومزيده أنَّ المزيد بالهَمْزة أو التضعيف يُفيدا المبالغة والزيادة والتكثير، فقولك: ضيّعَ الرجلُ الحقَّ وأضاعَ الرجلُ الحقَّ) صار مُضياعًا[12]، وأرَويْتُ الحديثَ، بالغْتُ في روايته[13]، ولَمْ يَكُن الراوي بالضرورة قانعًا فيما يروي؛ لِذا يحملُ الشعر أو الحديث عَلَى الرواية.

المَسْأَلَة الثانية: الْفِعْل (وَفَرَ) المبني للمعلوم

الوَفْرُ هو ما دلَّ عَلَى تمام الشيء وكماله من مالٍ وفيرٍ تامٍ الَّذِي لا ينقصُ منه ناقصٌ، مُشْتَقّ من الْفِعْل الثُّلَاثِيّ (وَفَرَ، يَفِرُ، وُفُورًا)[14]، وقد بيّنَ الْعَلَّامَةُ المجلسي هَذَا البناءَ بقولِ أمير المؤمنين (عَلَيْهِ السَّلَامُ): **((الحمد**

لله الَّذِي لا يَفِرُهُ المنع، ولا يكديه الإعطاء، إذ كل معط منتقص سواه، المليء بفوائد النعم وعوائد المزيد، وبجوده ضمن عيالة الخلق، فأنهج سبيل الطلب للراغبين إليه))[15]، والْفِعْلُ (يَفِرُ) فِي قَوْلِ الإمَام (عَلَيْهِ السَّلَامُ) منفيٌ بأداة نفي لِيَدُلَّ عَلَى عدمِ الزيادة والكمال في ملكِ اللهِ –عَزَّ شأنُه– عند المنعِ، وهَذَا ما ذهبَ إليه الْعَلَّامَةُ المجلسي من معنى الْفِعْلِ بقوله: ((لا يَفِرُهُ أي لا يزيده في ماله، يقال: وفرت الشيء وفرا ووفر الشيء نفسه وفورا، يتعدى))[16].

و(وَفَرَ، يَفِرُ) فعلٌ ثُلَاثِيّ مبدوءٌ بواو، والْفِعْلُ الَّذِي يكونُ مثالًا بالواو يأتي عَلَى أبنيةٍ ثلاثة هِيَ (فَعَلَ، فَعِلَ، فَعُلَ)، فإنْ كَانَ عَلَى زِنَةِ (فَعَلَ) ولامُهُ لَيْسَتْ من الحروفِ الحلقيةِ يأتي مضارعُه عَلَى زِنَةِ (يَفْعِلُ) عَلَى الأصلِ في المتعدي واللازم وَهُوَ من البابِ الثاني وتحذفُ الواو في الْمُضَارِعِ ليكونَ (فَعَلَ، يَعِلُ)، نَحْو: (وَزَنَ، يَزِنُ) و(وَعَدَ، يَعِدُ) و(وَجَبَ، يَجِبُ)، وإن كَانَت عينه واوًا ولامه من الحروف الحلقية صار من الباب الثالث (فَعَلَ، يَفعَلُ)، نَحْو: (وَضَعَ، يَضَعُ) و(وَلَغَ، يَلَغُ)[17]، وقد ذكرَ الْعَلَّامَةُ المجلسي أنَّ الْفِعْلَ (وَفَرَ) يأتي لازمًا ومتعديًا، كقولك: وفر المالُ، ووفرتُ المالَ.

المَسْأَلَة الثالثة: الْفِعْلُ المبني للمعلوم (يقولُ) بين الغيبةِ والخطابِ والتكلمِ

إنْ كَانَتْ عينُ الْفِعْلِ (ياءً أو واوًا) يأتي في الماضي عَلَى زِنَةِ (فَعَلَ) و(فَعِلَ) و(فَعُلَ)، فلو جَاءَ عَلَى زِنَةِ (فَعَلَ) في الماضي و(يَفْعُلُ) في الْمُضَارِع يأتي لازمًا ومتعديًا، نَحْو: طَافَ، يَطُوْفُ وفَازَ، يَفُوْزُ وعَادَ، يَعُوْدُ وقَالَ، يَقُوْلُ، والْفِعْل (قالَ) من الباب الأول مَفْتُوح عينه في الماضي ومَضْمُوم في الْمُضَارِع[18]، (قَالَ قولًا ومقالًا ومقالةً)، ورجل قَوُول كثير القول ومقوال[19]، وقد اختلفَ مَجِيئُهُ عند الْعَلَّامَةِ المجلسي بين الغيبةِ والخطابِ والتكلم فِي قَوْلِ الإمَام الصادق (عَلَيْهِ السَّلَامُ): **((جُعِلْتَ فداك إن الرجل ليَأْتِينا من قبلك فيخبرنا عَنك بالعظيم من الأمر فيضيق بذَلِك صدورنا حتى نكذبه، قال: فقال أبو عبد الله عليه السلام: أَلَيْسَ عَني يحدّثكم؟ قال: قلت: بلى. قال: فيقول لليل: إنه نهار، وللنهار: إنه ليل؟ قال: فقلت له: لا. قال: فقال: رده إلينا فإنك إن كذّبت فإنما تكذّبنا))**[20].

جَازَ للمضارع أنْ يُزادَ بالياء ليكونَ دالًا عَلَى الغائبِ ويزاد بالتاء ليكونَ للمُخاطب ويجوزُ أن تتصلَ به النونُ لِيَدُلَّ عَلَى المُتكلمِ، وهَذَا ما بيّنَهُ الْعَلَّامَةُ المجلسي بقوله: ((فيما وجدنا من النسخ: (فتقول) بتاء الخطاب، ولعل المراد أنك بعد ما علمت أنه منسوب إلينا فإذا أنكرته فكَأنَك قد أنكرت كون الليل ليلا والنهار نهارا، أي ترك تكذيب هَذَا الأمر، وقبحه ظاهر لا خفاء فيه، ويحتمل أنْ يكونَ بالياء عَلَى الغيبة كما سيأتي أي هل يروي هَذَا الرجل شيئًا يخالف بديهة العقل؟ قال: لا، فقال: فإذا احتمل الصدق فلا تكذبه ورد علمه إلينا، ويحتمل أنْ يكونَ (بالنون) عَلَى صِيغَةِ التكلم، أي هل تظن بنا أنا نقول ما يخالف العقل، فإذا وصل إليك عَنا مثل هَذَا فاعلم أنا أردنا به أمرا آخر غير ما فهمت، أو صدر عَنا لغرض فلا تكذبه))[21].

لقد جَاءَ في كتاب البحار أنَّ في بَعْضِ النسخ جِيءَ بالْمُضَارِع مُتصدرًا بتاء الخطاب (تقولُ)، وهَذَا يعطي دَلَالَة مفادها أنَّ الإمام (عَلَيْهِ السَّلَامُ)، كَانَ يختبرُ الراوي للخبر ويمتحنه، وتَقْدِيرُ كَلَامِ الإمام (عَلَيْهِ السَّلَامُ): أتقولُ للباطل: إنَّهُ حقٌّ، وللحقِّ: إنَّهُ باطلٌ؟ ونظنُّ أنّ هَذَا هو الاختيار الحسن؛ لأنّ جوابَ الإمام (عَلَيْهِ السَّلَامُ)

بعد سماعِهِ لجوابِ الراوي كَانَ فيه خطاب المفرد: (فقال: رده إلينا فإنَّك إنْ كذّبتَ فإنَّما تكذّبنا)، فـ (الكاف، والتاء) يدلان عَلَى الخطاب.

وقد جَاءَ الْفِعْلُ (يقول) بكتبِ الحديث المُختصة متصدرًا بياء الغيبة[22]، وهَذَا جائزٌ لما يحملُهُ النصُّ من دَلَالَةٍ؛ لأنَّ امتحانَ الإمامِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) موجّهٌ للرجلِ ولَيْسَ للراوي؛ لوجود الياء التي تفيد الغيبة، وتَقْدِيرُ كَلَامِ الإمامِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ): أيقولُ للباطلِ: إنَّهُ حقٌ، وللحقِّ: إنَّهُ باطلٌ؟

وجَازَ الْفِعْلُ عند الْعَلَّامَةِ أنْ يكونَ مُتصدّرًا بنون المُتكلم، وَهُوَ جائزٌ أيضًا، لكنَّ الاستفهامَ هنا استفهامٌ مجَازَي؛ لأنَّ الراوي يعلمُ أنَّ الإمام (عَلَيْهِ السَّلَامُ) عَلَى حقٍّ ولم يلتبسْ عنده بالباطلِ، والإمام (عَلَيْهِ السَّلَامُ) يعلمُ أنَّ الراوي يعلمُ بذَلِك، وتَقْدِيرُ الكَلَامِ: أنقولُ للباطل: إنَّهُ حقٌ، وللحقِّ: إنَّهُ باطلٌ؟

المبحث الثاني: الْفِعْل الثُّلَاثِيّ المُجَرَّد المبني للمجهول

إنْ بُنِي الفعل للمجهول صار فاعلُه مجهولًا لعلةٍ ما ودلالة مُحددةٍ، وقد أُحصيتْ تلك الأفعال ووضعت في مسائل معينة وعلى النحو الآتي:

المَسْأَلَة الأولى: بناء المَعْلُوم والمجهول للفعل (وَعَظَ)

الْفِعْل (وَعَظَ) ثُلَاثِيّ مُجَرَّد من الباب الثاني (فَعَلَ، يفعِلُ) في الأصلِ وقد تحذف فاؤُه في الْمُضَارِع والأمر، (وَعَظَ، يعِظُ، عِظْ، وَعْظًا، عِظَةً، واعظٌ، موعوظ، مَوعِظة)، فقولك: وَعَظْتُه عِظَةً ووَعْظًا، نصحتُه وذكّرتُه بالعواقب فقبلَ النصيحةَ واتَّعظَ، فقد يأتي هَذَا الْفِعْلُ مبنيًا للمَعْلُوم (وَعَظَ)، كما يأتي مبنيًا للمَجْهُول (وَعِظَ)[23]، وهَذَا ما ذكره الْعَلَّامَةُ المجلسي بقَوْل الإمَام الصادق (عَلَيْهِ السَّلَامُ): **((إن من العلماء من يحب أن يخزن علمه ولا يؤخذ عَنه فذاك في الدرك الأول من النار، ومن العلماء من إذا وعظ أنف وإذا وعظ عَنف فذاك في الدرك الثاني من النار))**[24].

إذ إنَّ الْفِعْل (وعظَ) عند الإمام (عَلَيْهِ السَّلَامُ) تغيّر من المَعْلُوم للمَجْهُول؛ فلو (وَعِظَ) العالمُ الَّذِي يخزنُ علمه تكبرَ، ولو (وَعَظَ) ونصح عَنّفَ ولم يرفقْ؛ وهَذَا ما بيّنَهُ الْعَلَّامَةُ المجلسي بقوله: ((من إذا وعِظَ (عَلَى المجهول) أنف أي استكبر عَن قبول الوعظ وإذا وَعَظَ (عَلَى المَعْلُوم) عَنف أي جاوز الحد، والعَنف ضد الرفق))[25].

فقد بُني الْفِعْل الأول (وَعِظَ) للمَجْهُول، ولا يُبنى للمَجْهُول ويُحذفُ فاعلُه إلّا خشية من إظهاره إمّا جهلًا بالفاعل أو خوفًا عَلَى الَّذِي قام بالْفِعْل أو طلبًا للعموم في الدَلَالَة[26]، وحذفُ الفاعل فِي قَوْلِ الإمَام (عَلَيْهِ السَّلَامُ) لَمْ يَكُن جهلًا بهؤلاءِ ولا خوفًا عليهم؛ لأنَّ سياقَ النصّ وقرائنَهُ تُثبتُ أنَّ الإمام (عَلَيْهِ السَّلَامُ) كَانَ ثائرًا عَلَى هؤلاءِ العلماءِ ولم يخصّ طائفةً مِنْ دُونِ أخرى ولا زمان مِنْ دُونِ زمان، فكَانَ ذَامًا كلَّ من يستكبر من العلم والتعلم، وكُلّ عالِمٍ بخيل بعلمه.

فالعالِمُ الَّذِي يَبْخَلُ بعلمه يتكبرُ ويأنفُ من الوعظِ، وهُنَاكَ سؤالٌ مفاده ما علاقةُ التكبرَ بالأنف؟ أيجوزُ اشتقاق أحدهما من الآخر؟ والإجابةُ تَكْمَنُ فِي قَوْلِ الحوراء زينب (عَلَيْهَا السلام): ((وأن ذَلِك لعظم خطرك عنده؟ فشمخت بأنفك، ونظرت في عطفك))[27]، فشموخ يزيد وتكبره تمثّل بأنفه، فلعلَّ عضو الشم المُتمثل بالأنف قد اشْتُقَّ من التكبر والعلو والشموخ.

المَسْأَلَة الثانية: مَجِيء الْفِعْل (بَهَرَ) بين المَعْلُوم والمجهول

البُهْرُ مَصْدَرُ الغلبةِ والقهرِ والعجزِ، (بَهَرَ، يَبْهَرُ، بَهْرًا، بُهُورًا)، فقولُك: بَهَرْتُ العدوَ، إذا غلبْتُهُ وقهرْتُهُ[28]، ولا يكونُ مضارعُهُ عَلَى زِنَةِ (يَفْعَلُ) إلّا إذا كَانَتْ عينُهُ أو لامُهُ حرفًا من حروف الحلق، وحروفُ الحلقِ هِيَ: (الخاء، والغين، والحاء، والهَمْزة، والهاء، والعين)، لتكونَ عين الْفِعْل مَفْتُوحةً، فقد جَاءَتْ عينُ الْفِعْلِ (بهرَ) هاءً وَهُوَ أحدُ حروفِ الحلق؛ لِذا جَاءَ مُضارعه (يَفْعَلُ) لا (يَفْعِلُ) كـ (نَفَرَ، يَنْفِرُ)[29].

وقد جَازَ مجيئه مبنيًا للمَعْلُوم والمَجْهُول عند الْعَلَّامَةِ المجلسي بقَوْلِ الإِمَامِ الرضا (عَلَيْهِ السَّلَامُ): **((ولطف فلان في مذهبه، وقوله يخبرك أنه غمض فبهر العقل وفات الطلب وعاد متعمقا متلطفا لا يدركه الوهم فهكذا لطف الله تبارك وتعالى عَن أن يدرك بحد أو يحد بوصف، واللطافة منا الصغر والقلة فقد جمعنا الاسم واختلف المعنى))**[30]، فمجيئه معلومًا أو مجهولًا عند الْعَلَّامَةِ سِيَّان لا خلاف فيهما، ولَمْ يَكُنْ عنده أحدُهما أولى من الآخر؛ إذ يَقُولُ: **((فبهرَ العقلُ أي غلبه فلا يصل العقل إليه، ويمكن أن يقرأ عَلَى البناء المجهول))**[31]، فتقديرُ كلامِ الإمامِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) في المَعْلُومِ: (قد أخبرَك بشيءٍ وأغمضَ عينه لِيبهرَ عقلَهُ ويقهرَهُ) ليكونَ فاعل الْفِعْلِ (بَهَرَ) ضميرًا مُسْتَتِرًا تقديره (هو) ودَلَالَةُ ذَلِك أنَّه تعمَّدَ عجزَ العقلُ وقهره وجعله مغلوبًا لعلةٍ كامنة في نفسه ليجعل الفاعلَ هو مَنْ قامَ بالقهرِ والعجز، أمّا الْفِعْلُ المجهول (بُهِرَ) ليكونَ العقلُ نائبًا عَن الفاعل مرفوعًا ويُصبحُ مبهورًا لأمرٍ جعله قاصرًا عَن التفكير وعاجزًا عَن التصرف، وتَقْدِيرُ كَلَامِ الإمامِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) في المجهول: (أخبرْتُه بأمرٍ فبُهِرَ عقلُهُ)، ليكونَ الأمر هو من جعله عاجزًا، وسياقُ النصّ وقرائنُ المقامِ تُخبرُ بأَنَّهُ إلى المجهولِ أقربُ؛ وذَلِك لأنَّ المقامَ مقامُ علوٍ والأسلوبَ أسلوبُ تعجبٍ فيما أُخبرَ وبما سمع؛ لِذا بُهِرَ العقلُ بما فكّر وتحيّرَت الحواس بما حستْ.

المَسْأَلَة الثالثة: (حقٌ) بين فعليةِ المَعْلُومِ والمجهولِ وبين اسميتِها

إنْ كَانَ الْفِعْلُ الماضي مُضَعَّفا لازمًا فيكونُ من البابِ الثاني (فَعَل يفعِلُ)، نَحْو: جَفَّ يَجِفُّ ودَبَّ يَدِبُّ ورَقَّ يَرِقُّ وحَقَّ يَحِقُّ[32]، و(حقّ) لفظ يُحتمل أن يأتي اسمًا (حقٌّ، حقٌّ، حقًّا)، كما يجوز أنْ يَجِيء فعلًا (حقَّ، يحِقُّ، حِقّ)، وإنْ جَاءَ فعلًا جَازَ أنْ يُبنى للمَعْلُوم وجَازَ أنْ يأتي للمَجْهُول (حَقَّ، حُقَّ)، والاحتمالاتُ السابقةُ جَازَ مجيئها عند الْعَلَّامَةِ المجلسي فِي قَوْلِ أميرِ المؤمنين (عَلَيْهِ السَّلَامُ): **((وعزتي وجلالي ما خلقتُ خلقًا أحب إليّ من المُقرين بتوحيدي، وأن لا إله غيري: وحقّ عليّ أن لا أصلي أهل توحيدي))**[33]، فقد جَادَ مجِيء (حقّ) اسمًا عند الْعَلَّامَةِ كما يجوزُ أنْ يكونَ مبنيًا للمَعْلُوم أو للمَجْهُول؛ إذ يَقُولُ: ((وحقّ عليّ الظاهر أنّه اسم أي واجب ولازم عليّ، ويمكن أن يقرأ عَلَى صِيغَةِ الماضي المَعْلُوم والمجهول))[34]، وقد اُستشهدَ بقولِ الكسائي بما نقله الجوهري: ((قال الجوهري: قال الكسائي: يقال: حق لك أن تفعل هَذَا وحققت أن تفعل هَذَا بمعنى، وحق له أن يفعل كذا وَهُوَ حقيق به و محقوق به أي خليق له، وحق الشيء يحق بالكسر أي وجب))[35]

والحَقُّ اسمٌ جامعٌ للحقِّ ضد الباطل ويجمع عَلَى الحقوق، فيأتي ماضيًا مبنيًا للمَعْلُوم، نَحْو: (حَقَّ، يحِقُّ، حَقَاً)[36] وقولك: (حَقَّ عليَّ أنْ أعطفَ عَلَى صغيرِكم) أي وجبَ عليّ العطفُ؛ لِذا جَاءَتْ لَفْظَة (الواجبات) مَقْرُونَةً مع لَفْظَة (الحقوق)، ويَجِيءُ مبنيًا للمَجْهُول (حُقَّ، يُحقُّ)، والفرق بين المَعْلُوم و المَجْهُول أنَّ المَعْلُومُ يُسندُ

لضميرِ المُتكلمِ (الياء أو الناء) (عليَّ، بي، علينا، بنا)، نَحْو: (حَقَّ عليّ)، أمّا المجهول فيُسند إليه ضمير المُخاطب (الكاف) (عليك، بك، عليكما، عليكم، عليكُنَّ، بكما بكم)، نَحْو: حُقَّ عليك: ((وَقَالَ الْفَرَّاءُ: حُقَّ لَكَ أَن تَفْعَلَ ذَلِك وحَقَّ، وإني لَمَحْقُوقٌ أَن أَفعل كَذَا، فإذا قُلْتَ حُقَّ قُلْتَ لَكَ، وَإِذَا قُلْتَ حَقَّ قُلْتَ عَلَيْكَ، قَالَ: وَتَقُولُ يَحِقُّ عَلَيْكَ أَن تَفْعَلَ كَذَا وحُقَّ لَكَ، وَلَمْ يَقُولُوا حَقَقْتَ أَن تَفْعَلَ. وَقَوْله تَعَالَى: ﴿وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ﴾[37]))[38].

فكلامُ الإمام (عَلَيْهِ السَّلَامُ) لم يحتملْ ما جوّزَه الْعَلَّامَةُ المجلسي من جوازِ مجيئِه مبنيًا للمَجْهُول؛ لأنَّهُ أُسندَ إلى ضميرِ المُتكلمِ ولم يُسندْ لضميرِ المُخاطب (وحقّ عليَّ)، فبعد استبعادِ بناء المجهول بقي عندنا احتمالان وهما: اسمية (حقّ) وفعليتها للمَعْلُومِ، وقد حسُنَ عند الْعَلَّامَةِ المجلسي اسميتها: (وحَقّ عليّ الظاهر أنّه اسم أي واجبٌ ولازمٌ عليّ)، فقد أجاد الْعَلَّامَة باختياره؛ لإفادةِ الثبوت في الاسم، والكلامُ كلامُ إثباتٍ والمقامُ مقامُ إلزام فجِيءَ بشيءٍ ناسب هذه القوة وذاك الجدّ، وقد أُلزمَ بعدمِ عذابِ مَنْ وحَّدَهُ، أمّا لو جَاءَ بلفظ الْفِعْلِ لِيَدُلَّ عَلَى التجدد والحدوث[39] واللهُ –عَزَّ شأنُه– وأفعالُه ثابتةٌ غيرُ مُجدده، فضلًا عَن ذَلِك لو كَانَ (حَقّ) فعلًا لأُعطي المبرر أنَّ هُنَاكَ اتفاقاتٍ مُسبّقةً بين الخالقِ ومخلوقاتِهِ، وَهُوَ غيرُ جائزٍ.

المطلب الثاني: الْفِعْل الثُّلَاثِيّ المزيد

هو ما أُضيف عَلَى أحرفه الثلاثة ليكونَ مزيدًا، وقد اُستقرأتِ الحروف الزائدة في الْعَرَبيَّة فكَانَت عشرة جُمعت بلَفْظَة (سألتمونيها) وهذه الأفعال قَدْ تَكُونُ زائدة بحرفٍ واحدٍ كبناء (أفْعَلَ) و(فَعَّلَ) و(فاعلَ)، وقَدْ تَكُونُ مزيدة بحرفين، كـ (انْفَعَلَ) و(افْتَعَلَ) و(تَفَعَّلَ) و(تَفَاعَلَ) و(افْعلَّ)، وأحيانًا تكونُ مزيدةً بثلاثة أحرف وهِيَ قليلة قِيَاسا مع ما سُبق، كـ (اسْتَفْعَلَ) و(افْعَالَّ) و(افْعَوْعَلَ) و(افْعَوَّلَ)[40]، وقد قُسِمَتْ هذه الأفعال عَلَى مسائلَ، يمكن توضيحُها على النحو الآتي:

المَسْأَلَة الأولى: (قام، يقوم)، و(قوَّمَ، يقوّمُ) بين الزيادة والتجريد

يأتي الْفِعْلُ مزيدًا بحرفٍ واحدٍ عَلَى بناء من الأبنية الثلاثة (أفعلَ فعَّلَ فاعلَ) جَاءَ عَلَى زِنَةِ (فعَّلَ) بتضعيف عين الْفِعْل وتكراره، نَحْو: جَمع وعقَّدَ وقَسَّمَ وعَمَّرَ ونَظَّفَ ونَظَّمَ، ولهَذَا البناء معانٍ لا يُشاركُهُ في أكثرِ معانيها بناءٌ آخر[41]، ومن معانيه: التكثير والنسبة والسلب والتعدية والجعل والصيرورة[42]، وقد بيّنَ الْعَلَّامَةُ المجلسي مجِيء الْفِعْل المزيد بتضعيف العين من (قوَّمَ، يقوّمُ) فِي قَوْلِ الإمَامِ أبي محمد العسكري (عَلَيْهِ السَّلَامُ) نقلًا عَن أمير المؤمنين (عَلَيْهِ السَّلَامُ): **((من كَانَ من شيعتنا عالمًا بشريعتنا فأخرج ضعفاء شيعتنا من ظلمة جهلهم إلى نور العلم الَّذِي حبوناه به جَاءَ يوم القيامة وعَلَى رأسه تاج من نور يضيء لأهل جميع العرصات، وعليه حلة لا يقوم لأقل سلك منها الدنيا بحذافيرها))**[43]، فقد جَازَ الْفِعْل (يَقُومُ) عند الْعَلَّامَةِ المجلسي أنْ يكونَ ثُلَاثِيّا مزيدًا مُضَعَّف العين عَلَى زِنَةِ (فَعَّلَ) (قوَّمَ، يقوّمُ)، وجَازَ عنده أنْ يكونَ ثُلَاثِيّا مُجَرَّدا (قام، يَقُومُ)؛ إذ يَقُولُ: ((لا يقوم بتشديد الواو من التقويم أو بالتخفيف أي لا يقاومها ولا يعادلها))[44].

والفرق الدلالي بيّنٌ بين بنائي الْفِعْل الثُّلَاثِيّ المُجَرَّد (قامَ يقومُ) والمزيد (قَوّمَ يُقوّمُ)، فالمُجَرَّد يدل عَلَى القيام ضدَّ القعود، أمّا المزيد فإحدى دلالاته هِيَ التعديل والتقويم، فقولك: قوَّمْتُ الحديدَ تَقْوِيمًا، إذا عدّلْتُهُ ليصيرَ مُستقيمًا، ومن يمتهنْ هذه المهنة فهُوَ المُقَوّمُ[45].

وقد احتملَ الْعَلَّامَةُ أنْ يكونَ الْفِعْلُ ثُلَاثِيّا مضعّفَ العينِ وجَازَ أنْ يكونَ ثُلَاثِيّا مُجَرَّدا مُخففًا، وذكرنا سابقًا أنَّ لِكُلِّ بناء دَلَالَةً وتلك الألفاظَ تتلونُ وتصطبغُ بلونِ النصّ ودَلَالَةِ السياقِ، وكلامُ الإمام (عَلَيْهِ السَّلَامُ) لم يستقمْ مع دَلَالَةِ الْفِعْلِ المضعّف؛ لأنَّ المُضَعَّفَ يدلُّ عَلَى التعديل والتقويم والنصُّ لَيْسَ نصَّ تقويمٍ والسياقُ لَيْسَ سياقَ تعديلٍ، وتَقْدِيرُ الكَلَامِ: (مَنْ أخرجَ جُهالَنا من الظلماتِ جَاءَ يومَ القيامةِ وعليه نورٌ وحلةٌ لا يقومُ إلّا بشفاعتِهم)، ونعلم أنَّ الدنيا دار امتحان والآخرة دارُ جزاء، فالدنيا دار تقويم؛ لأنَّها دارُ امتحانٍ، أمّا الآخرةُ فَهِيَ دارُ جزاءٍ لا يقوَّمُ فيها، فيرى الباحث أنَّ الْفِعْلَ في كلامِ الإمام (عَلَيْهِ السَّلَامُ) فعلٌ مُخففٌ لا مُضَعَّفٌ.

المَسْأَلَة الثانية: الْفِعْلان (رَخَّى) و(أَرْخَى)

إنَّ من دلالات بناءَ (فَعَّلَ) هِيَ التصييرُ، نَحْو قولِك: تحجَّرَ قلبُ الظالمِ، أي صارَ كالحجارةِ، والتصييرُ هو تحويلُ الشيءِ من حالةٍ لأخرى، فقولك: صيّرَتِ النارُ الحطبَ رمادًا، أي جعلَتْهُ رمادًا، وقد أرادَ الْعَلَّامَةُ المجلسي بيانَ دَلَالَةِ الْفِعْل (رَخَّى) (فَعَّلَ) فِي قَوْلِ الإِمَام الصادق (عَلَيْهِ السَّلَامُ): **((فالريح تروح عَن الأجسام وتزجي السحاب من موضع إلى موضع ليعم نفعه حتى يستكثف فيمطر، وتفضه حتى يستخف فيتفشى، وتلقح الشجر، وتسير السفن، وترخي الأطعمة وتبرد الماء، وتشب النار، وتجفف الأشياء الندية، وبالجملة أنه تحيي كلما في الأرض فلولا الريح لذوى النبات))**[46]؛ إذ يَقُولُ: ((ترخي الأطعمة –عَلَى التفَعِيل أو الإفعال –أي تصيرها رخوة لطيفة))[47].

وجَازَ عنده مجِيء الْفِعْل (أَرْخَى) عَلَى بناء (أفعلَ) الثُلَاثِيّ المزيد بهَمْزة زائدة في أوله، وَهُوَ بناءٌ يأتي لمعانٍ متعددة منها: الدخول في الوقت والمكَان ولإفادة التعدية[48]والسلب ويأتي لإفادة الصيرورة[49]، وقد جَازَ مَجِيء الْفِعْل (أرخى) عند الْعَلَّامَةِ بإفادة الصيرورة والجعل بقَوْل الإِمَام (عَلَيْهِ السَّلَامُ)؛ إذ يقولُ: **((أو الإفعال –أي تصيرها رخوة لطيفة))**[50]، وتَقْدِيرُ الكَلَامِ: (أرخَتِ الريحُ الطعامَ) أي صيّرته رخوًا.

المَسْأَلَة الثالثة: بناء (فرَّق) بين الاسم والْفِعْل

من معاني صِيغَة (فَعَّلَ) النسبة والتعدية والصيرورة والتكثير[51]؛ لِذا احتملَ أنْ يكونَ البناء (فرَّق) عند الْعَلَّامَةِ المجلسي فعلًا ثُلَاثِيّا مزيدًا بتضعيف وسطه عَلَى زِنَةِ (فَعَّلَ)، وجَازَ أنْ يكونَ اسمًا بقَوْل الإِمَام الرضا (عَلَيْهِ السَّلَامُ): **((هو اللطيف الخبير السَمِيع البصير الواحد الأحد الصمد... فرق بين من جسمه وصوره وأنشأه إذ كَانَ لا يشبهه شيء، ولا يشبه هو شيئًا))**[52]، وقد بيّنَ الْعَلَّامَةُ (فرَّق) بقوله: **((فرق إما فعل أو اسم أي الفرق حاصل بينه وبين من جسمه))**[53].

ولم نستطعْ أن نُميّزَ كلام الإمام (عَلَيْهِ السَّلَامُ) حتى نحرّكَ الكلمات لِتُصبحَ بيّنةً كـ(مَنْ، جَسّمَه، صَوَّرَه)، وفي بَعْض النسخ[54] لَفْظَة (شيّأه) من الشيئية العينية مكَان لَفْظَة (أنشأه)، ليكونَ تَقْدِيرُ الكَلَامِ إنْ كَانَ فعلا: (فَرَّقَ بين مَنْ الَّذِي جَسّمَه وصَوَّرَه وشيّأه؛ إذ كَانَ لا يُشبهه شيء) لتأتي هذه الأفعال بدَلَالَة واحدة وبناءٍ واحد (فَعَّلَ)، كـ (فَرَّقَ تفريق، وجَسَّمَ تجسيم، وصَوَّرَ تصوير، وشَيَّأَ تشيئة)، فالسياقُ وقرائنُهُ والألفاظُ ودلائلُها تنبئ بفعلية (فرّق) لأنَّها لو كَانَتْ اسمًا لدعَتْ بوجود فريقين اثنين يحاول الإمام (عَلَيْهِ السَّلَامُ) التفريق بينهما.

المَسْأَلَة الرابعة: بناء الْفِعْل (أَبْطَلَ) عَلَى زِنَةِ (أَفْعَلَ)

(أَبْطَلَ) فعلٌ ثُلَاثِيّ مَزيدٌ بهَمْزة في أولِهِ وقد جَاءَ الْعَلَّامَةُ المجلسي بهَذَا البناء لإفادةِ صفة المبطل فِي قَوْلِ الإمَام الصادق (عَلَيْهِ السَّلَامُ): **((فسبحانه ما أجل نعمته وأسبغها عَلَى المستحقين وغيرهم من خلقه، وتعالى عما يقول المبطلون علوا كبيرا))**[55]، فقولك: (أَبْخَلَ الرجلُ) أتصف بهذه الصفة وجَاءَ بها لأجده بخيلًا، و(أَبْطَلَ المُبطِلُ) أتصف بالباطل وجَاءَ به لأجده مُبطِلًا، وهَذَا ما أرادَ الْعَلَّامَةُ بيانَهُ بقوله: **((أبطل أي جَاءَ بالباطل**[56]**))**[57]، وتَقْدِيرُ كَلَامِ الإمام (عَلَيْهِ السَّلَامُ): (تعالى عمَّا يقولُ من جَاءَ بالباطلِ وأتصفَ به علوًا كبيرًا)، ((وأَبْطَلْتُ الشيءَ: جَعَلْتُهُ بَاطِلًا. وأَبْطَلَ فُلَانٌ: جَاءَ بِكَذِبٍ وادَّعى بَاطِلًا. وَقَوْله تَعَالَى: ﴿قُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَمَا يُبْدِئُ الْبَاطِلُ وَمَا يُعِيدُ﴾[58]))[59].

وقد أجادَ الْعَلَّامَةُ المجلسي بهَذَا الاختيارِ؛ لأنَّ المُبطلَ اسمُ فاعلٍ اشْتُقَّ من الْفِعْل الثُلَاثِيّ المزيد أو غير الثُلَاثِيّ، فلو كَانَ مُبطِلٌ مُشْتَقًا من الثُلَاثِيّ لأصبح باطلًا لا مُبطِلًا، فضلًا عَن ذَلِك لم يجزْ أنْ يكونَ المبطلون مُشْتَقًا من الْفِعْل (بطَّلَ)؛ لأنَّهُ بناءٌ لا يحمل معنى المجِيء والاتصاف بالشيء.

المَسْأَلَة الخامسة: جواز مَجِيء الْفِعْل (انقَصَ) لازمًا ومُتعديًا

(مُنْتَقِصٌ) لفظٌ مُشْتَقّ من فعلِ (أُنْتَقِصَ) المبني للمَجْهُول، وَهُوَ اسم مفعول عند الْعَلَّامَةِ المجلسي فِي قَوْلِ أمير المؤمنين (عَلَيْهِ السَّلَامُ) نقلًا عَن الإمام الصادق (عَلَيْهِ السَّلَامُ): **((الحمد لله الَّذِي لا يفره المنع، ولا يُكْدِيهِ الإعطاء، إذ كل معطٍ مُنْتَقِصٌ سواه، المليء بفوائد النعم وعوائد المزيد، وبجوده ضمن عيالة الخلق، فأنهج سبيل الطلب للراغبين إليه))**[60]؛ إذ يَقُولُ: **((مُنْتَقِصٌ عَلَى صِيغَةِ المفعول أي منقوص، ويكون الانتقاص متعديا ولازما كالنقص))**[61]، فيجوزُ عنده أنْ يُشْتَقَّ من الْفِعْل المبني للمَجْهُول اسم مفعولٍ إمّا عَلَى زِنَةِ (مفعول) ليكونَ (منقوص) إنْ كَانَ الْفِعْل ثُلَاثِيًا مُجَرَّدا نَحْو: (نُقِصَ)، أو بإبدالِ حرف الْمُضَارِعة ميمًا وفتح ما قبل الآخر إنْ كَانَ الْفِعْل ثُلَاثِيًا مزيدًا أو غير ثُلَاثِيّ (أُنْتَقِصَ)[62].

ويجوز أنْ يكونَ الْفِعْل (نَقَصَ، يَنْقُصُ) الثُلَاثِيّ المُجَرَّد لازمًا ومُتعديًا، وَهُوَ من الباب الأول[63]: ((ورَعَبَ: فِعْلٌ مُتَعَدٍّ، وغيرُ متعدٍّ؛ تَقُولُ: رَعَبَ الْوَادِي، فهُوَ راعِبٌ إذا امْتَلأَ بالماءِ؛ ورَعَبَ السَّيْلُ الوادِيَ: إذا مَلأَهُ، مِثْلُ قَوْلِهم: نَقَصَ الشيءُ ونَقَصْتُه))[64] وتقولُ: (المالُ نَقَصَ في الخزينةِ ونَقْصْتُهُ)، وجَازَ في بَعْض المواضع أنْ يتعدى لمفعولين[65]، كَقَوْله تَعَالَى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ثُمَّ لَمْ يَنْقُصُوكُمْ شيئًا﴾[66].

وقد أوجزَ الْعَلَّامَةُ كلامَهُ بأنَّ الْفِعْلَ (نَقَصَ) يأتي لازمًا ليكونَ مَصْدَرُهُ عَلَى زِنَةِ (فَعَلَ) (نَقَصَ، نَقصًا، نقصانًا، نقيصةً)، ويجوزُ أنْ يأتيَ مزيدًا بهَمْزة في أولِه (أنْقَص إنقاصًا)؛ إذ يقولُ: **((ويكون الانتقاص متعديا ولازما كالنقص))**[67]، أو يكون مزيدًا بهَمْزة في أولِه وتاء بين الفاء والعين عَلَى زِنَةِ (افْتَعَلَ)، ليكونَ مَصْدَرُهُ عَلَى زِنَةِ (افتعال) نَحْو: (انْتَقَصَ انْتقَاصًا)، أمّا لفظُ (مُنْتَقِصٌ) فهُوَ اسم مفعول قد اشْتُقَّ من الْفِعْل المزيد (أُنْتَقِصَ)؛ فلو كَانَ مأخوذًا من (نُقِصَ) لأصبح اسم المفعول عَلَى زِنَةِ (مفعول) ليكونَ منقوصًا لا مُنْتَقِصًا؛ إذ ناسب الْفِعْل (انْتَقَصَ) مقام الحدث وسياق النصِّ الَّذِي يجوز لمُجَرَّده أنْ يكونَ مُتعديًا لأكثر من مفعول، فما حالُ مزيده؟ وتَقْدِيرُ الكَلَامِ: (إذ كل مُعطٍ وإنْ كثُرَ عطاؤُهُ (انْتَقَصَ انتقاصًا مُنْتَقِصًا) سِوى عطاءِ اللهِ –عَزَّ شأنُه–لم ينقصِ)

الخاتمة:

إنَّ للفعلِ خصالًا لا تتحققُ في الاسمِ، فهُوَ فعلٌ دلَّ عَلَى حدثٍ مقترنٍ بزمنٍ معينٍ دالٌ عَلَى التجددِ والحدوثِ، فقولك: ذَهبَ زيدٌ، قد تحصل عَلَى التجدد والحدوث بقولك: سيذهبُ زيدٌ؛ لأنَّ الأفعال دلتْ عَلَى الزمنِ الماضي والحاضر والمستقبل؛ لِذا نجدُها دالةً عَلَى التجددِ، أمّا الاسمُ فهُوَ ذات دالٌ عَلَى الدَلَالَة والمعَنى بنفسه، لم يقترن بزمن محددٍ، يدلُّ عَلَى الثبوت، فقولك: زيدٌ مؤدبٌ، دالٌ عَلَى الثبوت وعدم التجدد والحدوث، وأفادتِ الجملة ثبوت الآداب لزيدٍ

والأفعال المجرّدة تُعطي معنى مركزيًا فقط فإنْ غُرِسَ في نصّ حصل على معنى آخر عُرِفَ بالهامشي فالفعل (بانَ) مثلًا حملَ دلالة مركزية دلت على الظهور والبيان أمّا لو جُعلَ في سياقِ نصّ يحمل دلالة البعد كقولِ الشاعر: (بانتْ سعادُ) فإنّه سينزاحُ إلى دلالة الافتراق والبعد، فقد حمل لفظ (بانَ) دلالتين إحداهما مركزية والأخرى هامشية تكاد يكونان مُتضادين فالمركزي دالٌ على الظهور والهامشي دالٌ على البعد على الرغم أنّ اللفظ والفعل مُجرد فكيف إذا زيد أو نقص منه حرفٌ.

فقد تتبعنا في البحث هذا دلالة الفعل المُجرد والمزيد مُعتمدين بذلك على الآراء الصرفية التي صاغها العلّامة المجلسي في كتابيه العلم والتوحيد.

الهوامش:

(1) ينظر: الذريعة إلى تصانيف الشيعة، الشيخ آغا بزرك الطهراني، ط: الثالثة، دار الأضواء: 4/ 237، ومن أعلامِ الإمامية، فوزي آل سيف، ط: الأولى، دار الصفوة –بيروت، 1433هـ: 190. (1) ينظر: الْعَلَّامَة المجلسي وكتابه بِحَار الأَنْوار، حسن طارمي، مركز الدراسات الثقافية الدولية، مكتبة مؤمن قريش: 17–19.

(2) ينظر: من أعلامِ الشيعة: 192.

(3) ينظر: أعيان الشيعة، السيّد محسن الأمين (ت: 1371هـ)، تحقيق: حسن الأمين، دار التعارف بيروت–لبنان، 1983م: 9/ 183، والْعَلَّامَة المجلسي وكتابه بِحَار الأَنْوار: 187.

(4) ينظر: رياض العلماء وحياض الفضلاء، للشيخ عبد الله بن عيسى أفندي، مطبعة الخيام، تحقيق: السيد أحمد الحسيني: 2/ 102

(5) ينظر: الْعَلَّامَة المجلسي وكتابه بِحَار الأَنْوار: 140–144.

(6) الذريعة إلى تصانيف الشيعة: 3/ 17.

(7) ينظر: المصدرُ نفسُهُ: 3/ 16.

(8) ينظر: الذريعة إلى تصانيف الشيعة: 3/ 23.

(5) ينظر: الْعَلَّامَة المجلسي وكتابه بِحَار الأَنْوار: 273–275.

(5) ينظر: إسفار الفصيح، محمد بن علي بن محمد، أبو سهل الهروي (ت: 433هـ)، تحقيق: أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، ط: الأولى، 1420هـ: 1/ 188، وشذا العرف في فن الصرف، أحمد بن محمد الحملاوي (ت: 1351هـ)، تحقيق: نصر الله عبد الرحمن، مكتبة الرشد الرياض:21، والصرف العربي، أحكام ومعانٍ: 21.

(6) ينظر: شرح ابن عقِيل: 4/ 308، وشرحان على مراح الأرواح في علم الصرف، شمس الدين أحمد دنقوز (ت: 855هـ)، ط: الثالثة، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، 1379 هـ -1959م: 154، وشذا العرف في فن الصرف: 25.

(7) بِحَار الأَنْوار: 2/ 165، تهذيب الأحكام في شرح المُقنعة للشيخ المفيد، أبو جعفر محمّد بن حسن بن عليّ بن حسن الطوسي شيخ الطائفة (ت: 460هـ)، دار الكتب الإسلامية -طهران: 7/ 474، وينظر: المختار من التراث وصول الأخيار إلى أصول الأخبار، الشيخ حسين بن عبد الصمد العاملي (918 -984) تحقيق: السيد عبد اللطيف الكوهكمري: 116، والفصول المهمة في أصول الأئمة، الحر العاملي، تحقيق وإشراف محمد بن محمد الحسين القائينى: 1/ 519، وتفسير العياشي، أبو النضر محمد بن مسعود بن عياش السلمى السمرقند، تصحيح وتعليق: السيّد هاشم الرسولي، ط: الأولى، مؤسسة الأعلمي، بيروت -لبنان، 1991م: 1/ 19.

(8)بِحَار الأَنْوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، العلّامة محمّد باقر المجلسي، الطبعة الثانية المصححة، طبعةُ مؤسسةِ الوفاءِ بيروت -لبنان، 1403هـ -1983م: 2/ 165.

(9) بحارُ الأنوارِ: 2/ 165.

(10) ينظر: جمهرة اللُّغَة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت: 321هـ)، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، ط: الأولى، دار العلم للملايين -بيروت، 1987م: 3/ 1267.

(11) شرح المفصل، يعيش بن علي بن يعيش، ابن يعيش (ت: 643هـ)، قدم له: د. إميل بديع يعقوب، ط: الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت -لبنان، 1422هـ -2001م: 4/ 156

(12) ينظر: الصحاح تاج اللُّغَة وصحاح الْعَرَبيَّة: 3/ 1253، وأوزان الفعل ومعانيها، هاشم طه شلاش، مطبعة النجف: 65، 74.

(13) ينظر: أدب الكاتب (أو) أدب الكتّاب، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت: 276هـ)، تحقيق: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة: 463.

(14) ينظر: العين: 8/ 280، والصحاح تاج اللُّغَة وصحاح الْعَرَبيَّة: 2/ 847، وأدب الكاتب، ابن قتيبة: 455.

(15) بِحَار الأَنْوار: 4/ 274، وينظر: نهج البلاغة: 149، ولسان العرب: 5/ 287.

(16) بِحَار الأَنْوار: 4/ 278.

(17) ينظر: المفتاح في الصرف: 36، 37، والمسائل الحلبيّات: 127، والمهذب في علم التصريف: 57، 58.

(18) ينظر: الأصول في النحو: 3/ 279، والمسائل الحلبيّات، أبو عليّ الفارسي (ت: 377هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، ط: الأولى، دار القلم-دمشق، ودار المنارة-بيروت، 1987: 130، والمُهذّب في علم التصريف: 55، 56.

(19) ينظر: المُخصص: 1/ 208.

(20) بِحَار الأَنْوار: 2/ 187، وينظر: مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول، ط: الثانية، دار الكتب الإسلامية، 1404هـ: 4/ 314.

(21) بِحَار الأَنْوار: 2/ 187.

(22) النسخ التي لم يذكر فيها تاء الخطاب، بل ياء الغيبة في الْفِعْل المضارع (يقول) هِيَ: بصائر الدرجات في فضائل آل محمّد، محمّد بن الحسن أبو جعفر القمي، (ت: 290هـ)، تقديم وتعليق: محسن كوجه، منشورات الأعلمي -طهران: 537، ومرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول: 4/ 314.

(23) ينظر: العين: 2/ 228، والصحاح تاج اللُّغَة وصحاح الْعَرَبيَّة: 3/ 1181، ومُحاضرات في علم الصرف، د. صلاح مهدي الفرطوسي، مؤسسة دار الصادق الثقافية 2011: 66.

(24) بِحَار الأَنْوار: 2/ 108، وينظر: الخصال: 2/ 352، والفصول المهمة في أصول الأئمة: 1/ 609، وروضة الواعظين، الشيخ محمّد بن الفتال النيسابوري، (ت508هـ)، قم-إيران: 1/ 17.

(25) بِحَار الأَنْوار: 2/ 109.

(26) ينظر: مُحاضرات في علم الصرف، د. صلاح مهدي الفرطوسي: 87.

(27) بِحَار الأَنْوار: 45/ 133.

(28) ينظر: العين: 4/ 48، والمخصص: 1/ 312.

(29) ينظر: المسائل الحلبيّات: 121.

(30) بِحَار الأَنْوار: 4/ 178، وينظر: عيون أخبار الرضا (عَلَيْهِ السَّلَامُ)، الشيخ الصدوق أبو جعفر محمّد بن عليّ ابن الحسين بن موسى بابويه القُمّي (ت: 381هـ)، قدّم إليه: العلّامة السيّد محمّد مهدي الخرسان، مطبعة الحيدرية -النجف 1970م: 1/ 122.

(31) بِحَار الأَنْوار: 4/ 181.

(32) ينظر: المفتاح في الصرف: 39، والمُهذَب في علم التصريف: 57.

(33) بِحَار الأَنْوار: 3/ 2، وينظر: روضة الواعظين: 1/ 42.

(34) بِحَار الأَنْوار: 3/ 2.

(35) بِحَار الأَنْوار: 3/ 2، وينظر: الصحاح تاج اللُّغَة وصحاح الْعَرَبيَّة: 4/ 1461.

(36) ينظر: لسان العرب: 10/ 51.

(37) الانشقاق: 2.

(38) لسان العرب: 10/ 51.

(39) ينظر: الفصول المفيدة في الواو المزيدة، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي (ت: 761هـ)، تحقيق: حسن موسى الشاعر، ط: الأولى، دار البشير -عمان، 1410هـ 1990م: 169، ومعاني الأبنية في الْعَرَبيَّة: 9.

(40) ينظر: المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: 392هـ)، ط: الأولى، دار إحياء التراث القديم: 98، ومحاضرات في علم الصرف: 76-84، وأوزان الْفِعْل ومعانيها: 56.

(41) ينظر: الكتاب: 4/ 64.

(42) ينظر: الممتع الكبير في التصريف، علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (ت: 669هـ)، ط: الأولى، مكتبة لبنان، 1996: 103، وشذا العرف في فن الصرف: 32، والمُهذّب في علم التصريف: 79، 80، وأوزان الْفِعْل ومعانيها: 74-78.

(43) بِحَار الأَنْوار: 2/ 2، وينظر: الفصول المهمة في أصول الأئمة: 1/ 600، وعوالي اللئالي العزيزية في الأحاديث الدينية، ابن أبي جمهور محمّد بن علي إبراهِيَم الإحسائي، تحقيق: الآغا مُجتبى العراقي، ط: الأولى 1403هـ: 1/ 17.

(44) بِحَار الأَنْوار: 2/ 3.

(45) ينظر: شرح كتاب سيبويهِ، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت: 368 هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، ط: الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت -لبنان، 2008م: 5/ 276.

(46) بِحَار الأَنْوار: 3/ 120، وينظر: توحيد المفضل: 142، وشرح أصول الكافي: 1/ 105.

(47) بِحَار الأَنْوار: 3/ 121.

(48) ينظر: الكتاب: 4/ 55.

(49) ينظر: شرح التسهِيَل: 3/ 449، وشرح الكافية الشافية، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت: 672هـ)، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، ط: الأولى، جامعة أم القرى: 2/ 1095، وشرح ابن عقِيل: 4/ 263، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية –مصر: 3/ 303.

(50) بِحَار الأَنْوار: 3/ 121.

(51) ينظر: همع الهوامع: 3/ 303.

(52) بِحَار الأَنْوار: 4/ 173، وينظر: الكافي: 1/ 259، ومسند الإمام الرضا (عَلَيْهِ السَّلَامُ): 1/ 39، والفصول المهمة في أصول الأئمة: 1/ 188، وشرح أصول الكافي: 3/ 234.

(53) بِحَار الأَنْوار: 4/ 174.

(54) ينظر: مستدرك سفينة البحار، عليّ النمازي الشاهرودي (ت: 1405هـ) تحقيق وتصحيح: نجد الشيخ حسن بن علي النمازي، مؤسسة النشر الإسلامي –قم المشرفة: 6/ 96.

(55) بِحَار الأَنْوار: 3/ 66، وينظر: توحيد المفضل: 54.

(56) ينظر: المخصص: 4/ 50، وقد نسب ابن سيده هَذَا الكلام للخليل في العين، ولمّا بحثتُ لم أجده في العين، وقد نسبها ابنُ منظور في لسان العرب للزجاج: 11/ 56.

(57) بِحَار الأَنْوار: 3/ 66.

(58) سبأ: 49.

(59) لسان العرب:11/ 56.

(60) بِحَار الأَنْوار: 4/ 274، وينظر: نهج البلاغة: 149.

(61) بِحَار الأَنْوار: 4/ 278.

(62) ينظر: المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت: 538هـ)، تحقيق: د. علي بو ملحم، ط: الأولى، مكتبة الهلال –بيروت، 1993: 373، وأبنية الصرف في كتاب سيبويهِ: 406.

(63) ينظر: شرح المفصل: 2/ 159، وأبنية الصرف في كتاب سيبويهِ: 410.

(64) لسان العرب: 1/ 421.

(65) ينظر: أدب الكاتب، ابن قتيبة: 454.

(66) التوبة: 4.

(67) بِحَار الأَنْوار: 4/ 278.

المصادر والمراجع:

* أدب الكاتب (أو) أدب الكتّاب، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت: 276هـ)، تحقيق: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة.

* إسفار الفصيح، محمد بن علي بن محمد، أبو سهل الهروي (ت: 433هـ)، تحقيق: أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، ط: الأولى، 1420هـ

* الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج (ت: 316هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت.

* الصحاح تاج اللُّغَة وصحاح الْعَرَبيَّة، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت: 393هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين –بيروت، ط: الرابعة 1407 هـ –1987م.
* الصرف العربي، أحكام ومعانٍ، د.: محمّد فاضل السامرائي، ط: الأولى، دار ابن كثير، 2013.
* الفصول المفيدة في الواو المزيدة، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي (ت: 761هـ)، تحقيق: حسن موسى الشاعر، ط: الأولى، دار البشير –عمان،1410هـ 1990م.
* الفصول المفيدة في الواو المزيدة، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي (ت: 761هـ)، تحقيق: حسن موسى الشاعر، ط: الأولى، دار البشير –عمان، 1410هـ 1990م.
* الفصول المهمة في أصول الأئمة، الحر العاملي، تحقيق وإشراف محمد بن محمد الحسين القائيني.
* المختار من التراث وصول الأخيار إلى أصول الأخبار، الشيخ حسين بن عبد الصمد العاملي (918 –984) تحقيق: السيد عبد اللطيف الكوهكمري.
* المسائل الحلبيّات، أبو عليّ الفارسي (ت: 377هـ)، تحقيق: د. حسن هنداوي، ط: الأولى، دار القلم–دمشق، ودار المنارة–بيروت، 1987.
* المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت: 538هـ)، تحقيق: د. علي بو ملحم، ط: الأولى، مكتبة الهلال –بيروت، 1993.
* الممتع الكبير في التصريف، علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن المعروف بابن عصفور (ت: 669هـ)، ط: الأولى، مكتبة لبنان، 1996.
* المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: 392هـ)، ط: الأولى، دار إحياء التراث القديم: 98، ومحاضرات في علم الصرف.
* المُهذب في علم التصريف، د. صلاح مهدي الفرطوسي، ود. هاشم طه شلاش، ط: الأولى، مطابع بيروت الحديثة، 2011م.
* أوزان الفعل ومعانيها، هاشم طه شلاش، مطبعة النجف.
* بِحَار الأَنْوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، العلّامة محمّد باقر المجلسي، الطبعة الثانية المصححة، طبعةُ مؤسسةِ الوفاءِ بيروت –لبنان، 1403هـ –1983م.
* بصائر الدرجات في فضائل آل محمّد، محمّد بن الحسن أبو جعفر القمي، (ت: 290هـ)، تقديم وتعليق: محسن كوجه، منشورات الأعلمي –طهران.
* تفسير العياشي، أبو النضر محمد بن مسعود بن عياش السلمى السمرقند، تصحيح وتعليق: السيّد هاشم الرسولي، ط: الأولى، مؤسسة الأعلمي، بيروت –لبنان، 1991م.
* تهذيب الأحكام في شرح المُقنعة للشيخ المفيد، أبو جعفر محمّد بن حسن بن عليّ بن حسن الطوسي شيخ الطائفة (ت: 460هـ)، دار الكتب الإسلامية –طهران.
* توحيد المفضل، المفضل بن عمر الجعفي، ط: الثالثة، مكتبة الداوري.

* جمهرة اللُّغَة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت: 321هـ)، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، ط: الأولى، دار العلم للملايين –بيروت، 1987م.
* روضة الواعظين، الشيخ محمّد بن الفتال النيسابوري، (ت508هـ)، قم–إيران.
* شذا العرف في فن الصرف، أحمد بن محمد الحملاوي (ت: 1351هـ)، تحقيق: نصر الله عبد الرحمن، مكتبة الرشد الرياض.
* شرح ابن عقِيل على ألفية ابن مالك، ابن عقِيلَ عبد الله بن عبد الرحمن العقِيلَي الهمداني المصري (ت: 769هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين، ط: العشرون، دار التراث –القاهرة، 1400 هـ –1980 م.
* شرح الكافية الشافية، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت: 672هـ)، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، ط: الأولى، جامعة أم القرى.
* شرح المفصل، يعيش بن علي بن يعيش، ابن يعيش (ت: 643هـ)، قدم له: د. إميل بديع يعقوب، ط: الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت –لبنان، 1422هـ –2001م.
* شرح كتاب سيبويهِ، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت: 368 هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، ط: الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت –لبنان، 2008م.
* شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف، شمس الدين أحمد دنقوز (ت: 855هـ)، ط: الثالثة، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، 1379 هـ –1959م.
* عوالي اللئالي العزيزية في الأحاديث الدينية، ابن أبي جمهور محمّد بن علي إبراهِيَم الإحسائي، تحقيق: الآغا مُجتبى العراقي، ط: الأولى 1403هـ.
* عيون أخبار الرضا (عَلَيْهِ السَّلَامُ)، الشيخ الصدوق أبو جعفر محمّد بن عليّ ابن الحسين بن موسى بابويه القُمّي (ت: 381هـ)، قدّم إليه: العلّامة السيّد محمّد مهدي الخرسان، مطبعة الحيدرية –النجف 1970م.
* فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية (نظم الآجرومية لمحمد بن أبَّ القلاوي الشنقيطي)، مؤلف الشرح: أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي، ط: الأولى، مكتبة الأسدي، 1431 هـ –2010م.
* مُحاضرات في علم الصرف، د. صلاح مهدي الفرطوسي، مؤسسة دار الصادق الثقافية 2011.
* مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول، ط: الثانية، دار الكتب الإسلامية، 1404هـ.
* مستدرك سفينة البحار، عليّ النمازي الشاهرودي (ت: 1405هـ) تحقيق وتصحيح: نجد الشيخ حسن بن علي النمازي، مؤسسة النشر الإسلامي –قم المشرفة.
* نهج البلاغة ضبط الدكتور صبحي الصَّالح.
* همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية –مصر.